المنطقة واستيراد منتجاتها وخاصة الحمضيات. وقد سجلت هذه الموانيء، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الاولى، تصاعدا متواصلا في حركة الاستيراد والتصدير مع رجحان كفة الواردات في معظم الاحوال واستئثار بريطانيا بالنصيب الاكبر من الصادرات الفلسطينية.

٥ ـ توجه السياسة الجمركية لتسهيل تغلغل السلع الغربية ومحاصرة امكانية تصدير السلع المحلية للخارج :

فقد كانت الدول الاوروبية تشترط على السلطنة العثمانية فرض رسوم جمركية مخفضة على ما تصدره هذه الدول من بضائع صناعية استهلاكية للاسواق العثمانية في حين ترفض معاملة الصادرات العثمانية للاسواق الاوروبية بالمثل بل وتفرض عليها رسوما جمركية مرتفعة الامر الذي ادى ال اغراق الاسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية والبضائع الاوروبية المصنعة وكساد المنتجات الحرفية والزراعية المحلية . وبالتالي ، فقد تعرض النظام الاقتصادي الانتاجي القائم للتدهور دون توفر البديل القادر على مواجهة التدفق الرأسمالي الاوربي . وعلى سبيل المثال ، فقد بقيت تركيا حتى عام ١٩١٠ تفرض ضريبة جمركية داخلية بقيمة ٨٪ في حين كانت تفرض ضريبة ٥٪ فقط على الصادرات البريطانية اليها .

٦ ـ السماح بتملك الاجانب للاراضي والعقارات فيما عدا بلاد الحجاز

اعتبارا من عام ١٨٦٧، وتخصيص البعثات والرعايا الاجانب بامتيازات ثقافية واقتصادية ودينية وقانونية واسعة الامر الذي ترك في فلسطين بالذات آثارا بالغة الخطورة بسبب استغلال هذه الامتيازات من جانب المهاجرين اليهود، باعتبارهم رعايا دول اوروبية لصالح المشروع الاستيطاني الصهيوني. وقد ادى ذلك الى اقامة عشرات المستعمرات اليهودية والالمانية بالقرب من المدن الفلسطينية الرئيسية والاستيلاء على عدة مساحات من الاراضي الزراعية الخصبة. ويلاحظ د. جاك قبانجي، في هذا المجال ان دور هذه المستعمرات كان هامشيا في البداية، حيث اقتصر نشاطها الاقتصادي على انتاج النبيذ وتصديره. ولكن اهميتها تكمن في كونها مهدت الطريق امام انفتاح السوق المحلي على الرأسمال الاوروبي دون الاهتمام في اقامة قاعدة انتاجية ذاتية في البلاد او تطوير وسائل الانتاج المحلية. فقد كان اعضاء هذه المستعمرات «منخرطون اكثر في التجارة والنقل وتشجيع السياحة والمهن الحرة المختلفة والصناعة الخفيفة».